PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيـان

وفد دولة الامارات العربيـة المتحـدة

حول البند (85)

المعنون بـ " سيادة القانون على الصعيديـن الوطني والدولـي "

يلقيه السيد / راشد جمال عزام

نيويورك، 08 أكتوبر 2021

Tel: +1 212 371 0480 • Fax: +1 212 371 4923 • 315 East 46th Street, 7th Floor, New York, NY 10017, USA

PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

يرجى المراجعة أثناء الالقاء

السيدة الرئيس ...

يسعدني في البداية أن أتقدّم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة (A\76\235) والمعنون بـ " تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها".

السيدة الرئيس ...

إن التزام دولة الإمارات بميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والذي ينعكس في سياستها الخارجية المستنِدة على الشراكة ودعم سيادة القانون هي الدافع الرئيسي لسعينا إلى تعزيز جهود المنظمة في تحقيق رسالتها بصون السلم والأمن الدوليين.

تؤمن دولة الإمارات بدور سيادة القانون في جهود تعزيز السلام العالمي والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق عملت دولة الامارات منذ تأسيسها على ترسيخ أمر سيادة القانون في دستورها وتشريعاتها الوطنية وذلك لضمان الحقوق الأساسية وتعزيز دور السلطة القضائية في تحقيق العدالة المدنية والتجارية والجنائية، وانخفاض معدلات الجريمة، وغياب الفساد الحكومي، وتعزيز دور المنشآت العقابية والإصلاحية على نزلائها في خفض السلوك الإجرامي، مع أهمية تعزيز التشريعات والتعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال والفساد وجرائم الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود بالأخص الجرائم المرتبطة بالإرهاب. كما نجحت في تأسيس وتطوير منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات التنفيذية التي كفلت حماية

وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة وكما يطلق عليهم في بلادي بأصحاب الهمم، والعمال، والسجناء.

تؤمن دولة الإمارات بأن تطوير وتحسين التشريعات الاقتصادية الداعمة للازدهار والتنمية وتقديم الدعم للاستثمار وخلق الفرص للقطاعات التجارية من شأنه أن يؤدي لتشجيع تهيئة المناخات الملائمة للازدهار ودعم الاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات.

السيدة الرئيس،

أدت جائحة كوفيد-19 الى مرور المجتمع الدولي في تحديات جديدة ومتزايدة تهدد استقرار المجتمعات وحماية حقوق الأفراد بالأخص حقوق المرأة والطفل، وضمان سير وفاعلية الأجهزة الرئيسية للدول، حيث أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية إعادة النظر في الطرق التي تعمل بها نظم السيادة القانونية والعدالة خلال الأزمات.

تبنت دولة الإمارات على الصعيد الوطني إجراءات خاصة تهدف الى ضمان الوصول للعدالة دون انقطاع أو تأخير خلال تفشي جائحة كوفيد-19. حيث تهدف محاكم الدولة الى تحويل 80% من القضايا لنموذج "التقاضي عن بعد" بنهاية العام الجاري 2021، ويهدف هذا التوجه إلى توسيع المجالات التي تتبنى الحلول الرقمية لتقديم الخدمات الحكومية، وتمكين منظومة القضاء لضمان العدالة لأفراد المجتمع رغم الظروف والتحديات التي فرضتها الجائحة. حيث أقرت دولة الإمارات ومنذ عام 2017 تقنيات الاتصال عن بُعد المعروفة باسم المُحاكمات الإلكترونية بهدف تقديم المُحاكمات السريعة، ومواكبة التغييرات التقنية المُتقدمة. ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة

الإمارات على أهمية تعزيز وتطوير الإمكانيات التقنية والرقمية لضمان سير عمل السلطات القضائية دون المساس بأدائها ومعاييرها بشكل عام وفي وقت الأزمات بشكل خاص.

السيدة الرئيس،

تؤكد دولة الإمارات على أهمية تعزيز سيادة القانون خاصةً تلك التي تركز على الأفراد، حيث يكفل الدستور الإماراتي مساواة أفراد المجتمع أمام القانون ولا يوجد أي تمييز بين الأشخاص بسبب الأصل، أو الجنسية، أو العقيدة الدينية، أو المراكز الاجتماعية. وتؤكد دولة الإمارات بتمتع كل من المواطنين والمقيمين والزائرين في الدولة بالحق في الحصول على محاكمة عادلة. إن النظام القضائي في دولة الإمارات يتمتع بالاستقلالية التامة، ولا يسمح **الدستور** بأي تدخل في شؤونه من أي جهة أو سلطة كانت. ولا يوجد سلطان على القضاة أثناء أداء مهامهم سوى القانون وضمائرهم.

ومن منطلق إيمانها بأهمية الثقافة والتوعية القانونية كأساس لضمان سيادة القانون، تحرص دولة الإمارات على أن يكون المجتمع على علم ودراية بالقوانين، والتشريعات، والنظام القضائي، حيث أطلقت عدداً من المبادرات لزيادة مستوى الوعي القانوني للعامة. يهدف مكتب ثقافة احترام القانون بحكومة دولة الإمارات الى رفع مستوى الوعي القانوني، وترسيخ ثقافة احترام القانون لدى جميع أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وفئاتهم، من خلال منهجين هما الثقافة القانونية التي تمحو الجهل القانوني، وثقافة احترام القانون التي تعتمد على إيجاد علاقة إيجابية بين الفرد والقانون.

وعلى الصعيد الدولي، أبرمت دولة الإمارات أكثر من 60 مذكرة تفاهم واتفاقية مع نظرائها الدوليين في مجالات التعاون القانوني والقضائي الدولي ومكافحة الجريمة. وذلك تأكيداً بالتزامها التام ودون انتقائية بكافة المبادئ والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تعزز احترام سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وكفالة حقوق الإنسان والمساواة في المجتمع الدولي.

ختاماً السيد الرئيس،

تحرص دولة الإمارات على دعم سيادة القانون واحترام القوانين والقواعد الدولية التي تسهم في خدمة الإنسانية ونكرر دعمنا للجهود الدولية التي تخدم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كما نؤمن بأهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية لإحراز التقدم الفعّال في هذا المجال.

شكراً السيدة الرئيس،